

Distr.: General
24 February 2016

الجمعية العامة



الدورة السبعون
البند ٢٠ (ح) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/70/472/Add.8)]

٢٠٩/٧٠ - عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة
(٢٠١٤-٢٠٠٥)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١١/٦٩، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،
والقرارات السابقة الأخرى المتعلقة بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون
”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من
الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على
الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة
بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده،
بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية
المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي
والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار
الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الالتزامات التي قطعت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
والتي تقضي بضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز
فرص التعلم مدى الحياة للجميع،

وإذ تعيد كذلك تأكيد الالتزامات التي قطعت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
والتي تقضي بضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية



الرجاء إعادة الاستعمال

15-16963 (A)



المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على تحديد الغايات المتصلة بوسائل تنفيذها بوضع سياسات واتخاذ إجراءات عملية، والتي تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بمعالجة التحديات في مجال تمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تسلم بأهمية توفير تعليم جيد لجميع الفتيات والفتيان من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يستلزم الوصول إلى الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع، والأطفال المعوقين، والأطفال المهاجرين واللاجئين، والأطفال في حالات النزاع وما بعد النزاع، وتوفير بيئات تعليمية آمنة وخالية من العنف وشاملة وفعالة للجميع، وتقر بأهمية زيادة الاستثمارات والتعاون الدولي لتتاح لجميع الأطفال فرصة إكمال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي، على أن يكون هذا التعليم مجانياً ومنصفاً وشاملاً وجيد النوعية، بما في ذلك عن طريق توسيع وتعزيز نطاق المبادرات، مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم وتحسين المرافق التعليمية التي تراعي الاعتبارات المتصلة بالطفل والإعاقة والاعتبارات الجنسانية، وزيادة النسبة المئوية للمدرسين المؤهلين في البلدان النامية، بسبل منها التعاون الدولي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تسلم أيضاً بأهمية اعتماد استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة للمساعدة على تعزيز تبادل المعارف والتعاون، وأهمية زيادة الاستثمار في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعزيز التعليم العالي والتدريب التقني والمهني، مع كفالة تكافؤ فرص النساء والفتيات في هذين المجالين وتشجيع مشاركتهن فيهما،

وإذ تسلم كذلك بأهمية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، في سياقات منها الأهداف الإنمائية للألفية، وجدول أعمال القرن ٢١^(١)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٢)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي نظّمته حكومة اليابان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وعُقد في آيشي - ناغويا باليابان في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والمنتدى العالمي للتعليم لعام ٢٠١٥ الذي عُقد في إنشيون بجمهورية كوريا في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار العمل في مجال التعليم حتى عام ٢٠٣٠، الذي اعتمدته المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في أثناء دورته الثامنة والثلاثين،

وإذ تلاحظ النتائج الرئيسية الواردة في استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٥-٢٠١٤، الذي أعدته المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^(٣)، والتحديات المبيّنة فيه، والتوصيات المتعلقة بتحقيق الإمكانيات التامة للعقد،

وإذ تلاحظ أيضا برنامج العمل العالمي المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة المقدم على سبيل المتابعة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤^(٤)، وإعلان آيشي - ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة^(٥) الذي اعتمدته المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإعلان إنشيون الصادر عن المنتدى العالمي للتعليم لعام ٢٠١٥^(٦)،

وإذ تسلم بأهمية التشجيع على اتباع نهج شامل في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة والتشجيع على تعزيز الصلات بين الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في العديد من المجالات، بما يشمل مختلف فروع المعرفة،

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٣) A/70/228.

(٤) انظر: A/69/76.

(٥) A/70/228، المرفق.

(٦) إعلان إنشيون: التعليم بحلول عام ٢٠٣٠: نحو التعليم الجيد النصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع.

وإذ تسلم أيضا بالدور الذي يؤديه التعليم من أجل التنمية المستدامة في تعزيز جملة من القضايا وإذكاء الوعي بها، ومنها القضاء على الفقر، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ومكافحة تغير المناخ، وبناء مجتمعات محلية قادرة على مواجهة الكوارث،
وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقرير المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٥-٢٠١٤^(٣)؛

٢ - تؤكد مجدداً أن التعليم من أجل التنمية المستدامة وسيلة حيوية من وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، حسبما يرد في إعلان آيشي - ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة^(٤)، وترحب بتعاضد الاعتراف الدولي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار التعليم الجيد الشامل للجميع والتعلم مدى الحياة؛

٣ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يلتزم بتوفير تعليم جيد في جميع المستويات - الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم الجامعي، بما في ذلك التدريب التقني والمهني - على نحو يشمل جميع الأشخاص وينصفهم، ليتسنى لجميع الناس أن يستفيدوا من فرص التعلم مدى الحياة، بما يساعدهم على تحصيل المعارف والمهارات الضرورية لانتفاعهم بالفرص المتاحة لهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية مشاركة تامة وإسهامهم في التنمية المستدامة؛

٤ - تشجع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر على التوسع في التعليم من أجل التنمية المستدامة عن طريق تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة المقدم على سبيل المتابعة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤^(٥)؛

٥ - تشجع الحكومات على زيادة الجهود لإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة إدراجاً منهجياً وترسيخه كلياً في قطاع التعليم وغيره من القطاعات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، عن طريق جملة أمور منها توفير الموارد المالية وإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات ذات الصلة وتنمية قدرات صانعي السياسات والقادة المؤسسين والمربين، وعن طريق تعزيز البحث والابتكار والرصد والتقييم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة دعماً لزيادة الممارسات الحميدة؛

٦ - تشجع جميع البلدان والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على تعزيز التعاون الدولي دعماً للجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تحقيق الإمكانيات التامة للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٧ - تقرر إيلاء الاعتبار، حسب الاقتضاء، لإسهام التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها^(٧)؛

٨ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باعتبارها الوكالة الرائدة فيما يخص مسألة التعليم من أجل التنمية المستدامة، إلى مواصلة الاضطلاع بتنسيق عملية تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، بالتعاون مع الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ومواصلة الدعوة لبيان أهمية ضمان الموارد الكافية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتحث منظومة الأمم المتحدة زيادة الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو تام في تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

٩ - تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى مواصلة تقديم الدعم والمساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تطوير قدراتها الوطنية على النهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، بطرق منها تبادل المعارف ووضع المعايير وتبادل أفضل الممارسات وجمع البيانات وإجراء البحوث والدراسات؛

١٠ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى إلى أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل مواصلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية زيادة إدماج التعليم وتعميم مراعاته في عمليات البرمجة الخاصة بها، ولا سيما أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتشاور مع السلطات الوطنية المعنية، مع احترام السياسات والأولويات الوطنية وغيرها من السياسات والأولويات ذات الصلة، لدى مساعدة البلدان في السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية؛

(٧) القرار ١/٧٠.

١٢ - تشجع جميع البلدان والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى على أن تراعي على النحو الواجب إسهام التعليم في تحقيق التنمية المستدامة لدى صياغة السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وصكوك التعاون الدولي؛

١٣ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في نطاق ولايته وفي حدود الموارد المتاحة له، عدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، بنداً فرعياً بعنوان "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال اللجنة الثانية.

الجلسة العامة ٨١

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥